الأمم المتحدة A/70/PV.74

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٧٤

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

اجتماع رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام (A/70/173)

السيد تينيا أسيغاوا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إكوادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/70/PV.73).

ويؤكد بلدي من جديد الالتزامات وبرنامج العمل التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي جُمعت وأعيدت صياغتها في خطة التنمية المستدامة لعام (القرار ١/٧٠)، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة، ولا سيما الركائز الرئيسية الثلاث لإعلان كوبنهاغن: القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة ومكافحة الإقصاء الاجتماعي.

تفرض مسألة التنمية الاجتماعية علينا بوصفنا دولاً إعادة تأكيد التزامنا بتنفيذ إعلان كوبنهاغن واتخاذ التدابير لمعالجة التحدي الكبير المتمثّل في العمل برؤية طموحة وتحويلية للمستقبل في ضوء خطة العام ٢٠٣٠ لاعتماد نهج جديد يعالج بفعالية التحديات والالتزامات التي قطعت في المؤتمرات السابقة، التي أصبح لها الآن معنى جديد. إن العنصر الاجتماعي للخطة الجديدة يشكل جزءاً أساسياً منها، ويجب أن يُركّز تنفيذه في المقام الأول على الحاجة إلى تمكين الناس، ولا سيما أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً، وعلى تطوير برامج الإدماج

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الاجتماعي التي تتيح بناء مجتمعات أكثر شمولية للجميع وأكثر مشاركة وإنصافاً.

وفي ضوء هذا النموذج الجديد، فإن بيرو على اقتناع بأن المهمة الأساسية المتبقية للبلدان النامية هي تحويل النمو الاقتصادي إلى تحسينات كبيرة في نوعية حياة سكانها. ومن هذا المنطلق، فإن الدولة هي الجهة المسؤولة عن تمهيد الطريق إلى ذلك التحول من خلال سياسات الإدماج الاجتماعي العامة التي تتفق مع احتياجات جميع المواطنين وتطلعاتهم المشروعة. وهذا هو السبب في أن بيرو ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز الإجراءات المشتركة الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة وأوجه الضعف. وقد برهنت على هذا الالتزام بإنشاء وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي، التي تشرف على السياسات الاجتماعية وتتمتع بولاية لتصميم وتنسيق وتوجيه السياسات والاستراتيجيات للحد من الفقر والضعف. وقد شجّعت الوزارة على سياسة الإدماج الاجتماعي التي تسعى إلى إدراج الفئات السكانية التي لم تستفد من نمو البلد.

وضمن هذا الإطار، فإن استراتيجيتنا الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، المعنونة ”الإدماج من أجل النمو“، ترمي إلى تنفيذ سياسة تنميتنا وإدماجنا الاجتماعي من خلال عمليات وأدوات ملموسة وفعالة لتنسيق أعمال الهيئات الإدارية على المستويات الحكومية الثلاثة – الوطنية والإقليمية والمحلية – وتنظيمها وتوجيهها نحو التنمية ذات الأولوية ونتائج الإدماج الاجتماعي.

وعند القيام بذلك، فإننا نعترف بالكفاءات والإجراءات القائمة والرامية إلى تحقيق النتائج للسكان، ولا سيما أولئك الذين لم يستفيدوا بعد من النمو في بلدنا في السنوات الأخيرة. وبالمثل، استمرت بيرو في زيادة ميزانيتها المخصصة للاستثمار الاجتماعي. وقد ازدادت ميزانية هذا العام بنسبة ١٢ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، وسيتم تخصيص نحو نصف تلك الزيادة لمبادرات التعليم والصحة، ولتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية لصالح الفئات الأشد ضعفا. وقد حدد بلدنا أيضا هدفا لمنتصف عام ٢٠١٦ يتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى أقل من خمس عدد السكان.

وصحيح أنه تم إحراز تقدم منذ مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن، ولكنه لم يكن كافيا. ولذلك تتيح لنا خطة عام ٢٠٣٠ فرصة جديدة لوضع السياسات التي تعطي الأولوية لتمكين الأشخاص والحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر.

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها بيرو، فما زال هناك العديد من الأهداف التي يجب تحقيقها. وسنواصل العمل لتنسيقها بين القطاعات وعلى الصعيد الحكومي الدولي، ولتحسين الإدارة العامة من أجل التحديات المقبلة. وفي الوقت الراهن، نحن نعلم بأننا نسير على الطريق الصحيح بفضل الإدارة العامة التي أصبحت أكثر مهنية مع أدوات الإدارة التي تركز على النتائج التي محورها الإنسان. ونحن نعتقد أن المهمة الرئيسية التي نواجهها في السنوات القادمة هي سد الفجوات الحالية، وأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد يجب معالجتها من جميع الجوانب.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة.

وكما نعلم جميع، فقد اعتُمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر (القرار ١/٧٠)، وتم تحديد أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر التنمية المستدامة بمثابة إدماج للركائز الثلاث أو أبعاد التنمية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يقود إلى إحراز تقدم حقيقي في مجال التنمية الاجتماعية.

ونحن نؤيد بقوة استناد خطة العام ٢٠٣٠ إلى النهج الذي يركز على الإنسان، المشار إليه في الوثيقة بعدم إغفال أحد، والذي يتفق مع مفهوم الأمن البشري. ومن المهم تطبيق حماية وتمكين الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة، بما يكفل بحق عدم إغفال أحد. وفي هذا السياق، واصلت اليابان التشديد على دعمها لحماية وتمكين المرأة، ولا سيما اللواتي يعشن في ظل نزاع مسلح، والجماعات المستضعفة الأخرى، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وسنبذل الجهود من أجل تشجيع وزيادة مشاركة هؤلاء وغيرهم من الجهات المعنية عن طريق إدراجهم في كل مرحلة من مراحل التنمية الاجتماعية.

وأدخلت اليابان إصلاحات على ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية الخاص بها للمرة الأولى منذ ١٢ سنة. وقد قامت اليابان بإدراج أحكام في هذا الميثاق تتعلق بأهمية تعزيز مشاركة المرأة، وأخذ الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، في الاعتبار عند تنفيذ التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعرض بعض الأمثلة الملموسة على تعاوننا الإنمائي.

سوف تنفذ اليابان خلال السنوات الثلاث القادمة، مساعدة تبلغ أكثر من ٣٥٠ مليون دولار من أجل كفالة جودة التعليم لجميع الناس، وخصوصا من أجل تمكين النساء والفتيات. ومن أجل تعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم، قمنا بإرسال أشخاص من ذوي الإعاقة إلى الخارج كأخصائيين في برامج التدريب المهني. واليابان بوصفها المجتمع الذي يضم أكبر نسبة من المعمرين في العالم، تشارك بالفعل في العديد من الجهود، مثل تحسين فرص تشغيل كبار السن وتحسين ظروف عملهم ومكافحة فصلهم على أساس تمييزي. ونحن تقاسم هذه الخبرات مع البلدان الأخرى بكل سرور، ولا سيما الدول الشريكة المجاورة لنا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي هذا الصدد، أرجو أن تسمحوا لي بأن أذكر أن البروفيسور الياباني السيد كاورو إيشيكاوا، وهو خبير في مجال التكنولوجيا المعينة للأشخاص ذوي الإعاقة، مرشح لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦. وباعتبار المشاركة مع اللجنة تشكل جانبا هاما لما تقدمه اليابان من إسهامات للمجتمع الدولي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لطلب الدعم القوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيح السيد إيشيكاوا، من أجل تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع.

ولا يزال الكثير من الناس في العالم يواجهون الفقر المدقع وانعدام المساواة والتمييز والتهميش الاجتماعي. ونحن نقر بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين جميع الأفراد من النهوض بالتنمية الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى من المفيد تعزيز العمل التطوعي، الذي هو من أهم وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونحن نتوقع من جميع الدول الأعضاء، أن تتناول بشكل إيجابي مسألة تطبيق مشروع القرار A/C.3/70/L.15/Rev.1 بشأن تعميم العمل التطوعي في مجالي السلام والتنمية، المقدم من البرازيل واليابان أثناء دورة اللجنة الثالثة لهذا العام، والمعتمد بتوافق الآراء.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن اليابان ستواصل معالجة المسائل الصعبة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

السيد ثامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد السلفادور البيانين اللذين أدل بهما ممثل جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إكوادور، باسم جماعة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاري (انظر A/70/PV.73).

ونرى أن الرؤية والأهداف التي تم الاتفاق عليها قبل ٢٠ عاما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا تزال سارية؛ ولكننا نقر بأن تنفيذ الدعائم الثلاثة لكوبنهاغن اتسم بعدم المساواة. إن تحديات مكافحة الفقر، وسد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والقضاء على

التفاوت الاجتماعي، لا تزال قائمة. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي معالجة أمر المساواة بين البلدان والأجيال، وبنفس الوقت احترام السيادة ومبادئ المسؤولية المشتركة رغم تباينها، فضلا عن أوجه ضعف البلدان ومشاكلها الخاصة. ويجب النظر إلى الكائن البشري باعتباره أساس التنمية وهدفها النهائي. وفي هذا الصدد، تجدد السلفادور التزامها بمواصلة تعزيز التنمية الاجتماعية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وتدرك السلفادور الأبعاد المتعددة للفقر والحاجة إلى معالجة أسبابه الهيكلية. وفي السلفادور، يتم الاستهانة تاريخيا بمستوى الفقر لأن سلة الأغذية الأساسية كانت هي الأساس الوحيد للقياس،الأمر الذي لا يجسد جميع الأبعاد ذات الصلة بالفقر.

وفي ذلك الصدد، يسرني إبلاغكم بأن السلفادور ستطبق العام القادم منهجية جديدة متعددة الأبعاد لقياس الفقر. وبذلك يكون بلدنا من أول البلدان، إلى جانب الأمم المتحدة، التي تطبق هذا الشكل الجديد لدراسة هذه الظاهرة. وسيساعدنا ذلك في تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها الناس، وعلى إحراز تقدم في الحد من الأسباب الهيكلية للفقر. وستسمح لنا هذه الأداة بتحسين تصميم السياسات العامة وتنسيقها وتقييمها من أجل التغلب على العوامل التي تؤثر على الأبعاد المختلفة للفقر والمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع التي يتطلع إليها المجتمع السلفادوري.

ونحن نرى أنه يجب أن تتم مكافحة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد في إطار خرائط الطرق الجديدة التي وضعتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنهج شامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفئات الاجتماعية والسكانية الضعيفة والمحرومة. إن العيش في الفقر أمر صعب لكل الأعمار ولكنه صعب على نحو خاص لكبار السن الذين تصير فرصهم في الإفلات منه أكثر محدودية. ولذلك يجب أن تكفل الدول الأعضاء أخذ حالة من بلغوا الـ ٦٠ أو تجاوزوها في الاعتبار في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان للمسنين وندعو إلى المزيد من المناقشات بشأن إمكانية وضع صك قانوني دولي يستهدف تعزيز وحماية وكفالة تمتع المسنين الكامل والمتساوي من دون تمييز بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وصغار السن كذلك فئة ذات أولوية بالنسبة لبلدي. وتنظر سياستنا الوطنية المتعلقة بالشباب في ثلاثة مجالات: كمجموعة معرضة للخطر؛ وبوصفهم أصحاب حقوق؛ وباعتبارهم جهات فاعلة في التنمية الوطنية. ومن المهم بالنسبة لنا تعزيز التماسك الاجتماعي والوقاية الاجتماعية من العنف والتخفيف من عوامل مخاطر العنف وجنوح الأحداث، وفي نفس الوقت العمل عن كثب مع الشباب. ونحن نقدر الدعم القيم الذي تقدمه البلدان الصديقة التي تتعاون معنا لتحقيق هذه الأهداف الهامة.

وأخيراً، أؤكد أن تشريعنا السلفادوري يحدد بوضوح وجود أشكال مختلفة للأسرة: الأسرة المنشأة بالزواج، والأسرة الوحيدة الوالد والأسرة التي يعتني بالأطفال فيها أحد الأقارب. ويمثل هذا خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لنا، وذلك لوجود تمييز مطلق ضد الأطفال والشباب في السابق في تشريعاتنا الأسرية وذلك ببساطة بسبب حقيقة أن والديهم لم يكونوا جزءا من الأسرة النواة، التي يعترف القانون بها، بوصفها أسرة تتكون من رجل وامرأة. وقد تم الاعتراف بمختلف أشكال الأسرة في تشريعاتنا، ونعتقد أن تجارب نفس الواقع في العالم الذي نعيش فيه تبين لنا أنه لا يوجد نوع واحد فقط من الأسر، بل تنوع غني ناتج عن مختلف الثقافات والأديان والظروف التاريخية. فالتنوع هو توافق الآراء الوحيد، واسمه الجنس البشري. ونحن نرى أنه يجب على الأمم المتحدة، بوصفها المعبر عن تلك البشرية، أن ترحب بذلك التنوع في أشكال وهياكل الأسرة وألا تستسلم لتكريس نموذج واحد واستبعاد ملايين البشر من منافع التنمية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية غينيا الاستوائية البيانين الذين أدلى بهما كل من السفير مامابولو ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جنوب السودان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.73)

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الجلسة الرفيعة المستوى المهمة وذات الصلة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأن أمثل حكومة جمهورية غينيا الاستوائية وفخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو .

وهذه الجلسة الرفيعة المستوى، المنعقدة بعد مرور ٢٠ عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، فرصة بالنسبة لنا للتفكر في الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية عموما وفي القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي، خاصة للفئات الأكثر حرمانا، بوصفها الأهداف الرئيسية المحددة في مؤتمر القمة، ولإعطاء زخم جديد لتحقيق تلك الأهداف. وتحقيقا لتلك الغاية، أهنئ كل من الرئيس ماغنز ليكتوفت على مبادرته الممتازة بتنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى للاحتفال بهذه الذكرى السنوية العشرين، والأمين العام، بان كي – مون، على تقريره الشامل (A/70/173) المعد عملا بالقرار ١٤٣/٦٩ الذي يبين بوضوح المسار المتبع خلال السنوات العشرين الماضية والمسار الذي ينبغي أن نواصل اتباعه والجهود التي ينبغي أن نبذلها في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية في العالم الحديث بالقضاء على الفقر والنهوض بالعمالة والعمل اللائق للجميع، فضلا عن الإدماج الاجتماعي.

وعلى غرار المؤتمرات العالمية الرئيسية الأخرى المعقودة في التسعينات، عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل إعطاء وزن أكبر للبرنامج الدولي ولتشجيع زيادة الوعي بعدة قضايا هامة من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء وإشراك الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى. وبالفعل فقد كان الوضع العالمي خلال منتصف العقد الأخير من القرن العشرين الخلفية التي على أساسها عقد مؤتمر القمة العالمي. وقد كانت العولمة والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي الحقائق التي عززت المناقشة وشجعت فكرة تحديد حجم الجوانب الاجتماعية للتنمية بغية التركيز على البلدان الأكثر فقرا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات العشرين الماضية، فإن الأهداف والغايات التي صممت في إعلانات وخطط عمل هذه المؤتمرات لم تتحقق على النحو المنشود من جانب جميع الدول الأعضاء. وبالفعل فقد ظلت معظم البلدان، وخاصة الأقل حظاً، محرومة في الاقتصاد العالمي ومتأثرة بفقر مدقع. وقد تقوض تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المؤتمرات بسلسلة من العوامل السلبية، بالإضافة إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والعوائق الهيكلية الكبيرة؛ فقد أضاف انخفاض أسعار المواد الأولية – والنزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية والأوبئة والقرصنة في بعض البلدان – إلى المشاكل العالمية الناجمة عن الأزمة المالية الحادة والإرهاب والجريمة المنظمة وآثار تغير المناخ، من بين أشياء أخرى.

وهذه العوامل والظواهر التي أعاقت الجهود المشتركة التي تبذلها الدول للوفاء بالأهداف التي حددتها المؤتمرات، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي نحتفل بذكراه السنوية العشرين، ينبغي أن تؤدي إلى تفعيل توافق الآراء فيما بين جميع البلدان. وينبغي أن يصبح ذلك التوافق في الآراء بعد ذلك، عملا جماعيا من أجل مكافحة هذه الشرور، التي تعارض الأهداف الإنمائية التي حددناها لأنفسنا.

وأهداف التنمية الاجتماعية بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية هي التزام جاد وحاسم بالتنمية المستدامة. لهذا

السبب اتخذت حكومة بلدي سلسلة من التدابير الاقتصادية والتشريعية والقانونية والإدارية للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٢٠. وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، كانت النتائج الاقتصادية لغينيا الاستوائية استثنائية جدا، ويعود الفضل في ذلك إلى اكتشاف واستغلال حقول نفط كبيرة. ومع ذلك، فإن الانخفاض الحاد الحالي في الأسعار يقوض الجهود التي اتخذتها الحكومة فعلا. ولمواجهة تلك الآثار، اضطلعت الحكومة بخطة للتنويع الاستراتيجي في مصادر دخلنا.

وفي الواقع، تقرر أن يتم إنجاز رؤية التنمية المستدامة التي اعتمدتها جمهورية غينيا الاستوائية خلال عام ٢٠٢٠، وتتطلب منا مضاعفة الجهود وتوسيع نطاق مصادر الإنتاج، وتعزيز الموارد البشرية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو للاقتصاد التنافسي من أجل القضاء على الفقر والجوع، على النحو المبين في خطة عملنا الراهنة للتنمية في غينيا الاستوائية بحلول عام ٢٠٢٠، وهي الخطة التي وضعتها حكومة بلدنا في عام ٢٠٠٧.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإن جمهورية غينيا الاستوائية ليست بمنأى عن آثار الأزمة المالية والاقتصادية، التي أثّرت تأثيرا شديدا على جميع الأنشطة الاقتصادية في أفريقيا. ولا يمكن النهوض بقضية التنمية الاجتماعية، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر والجوع والبطالة التي ابتلي فيها العالم اليوم، إلا من خلال تعاون دولي واسع بين الدول يتسم بالعمق والاستدامة، مع الالتزام والدعم الثابتين من قبل هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر، والتوافق في الآراء حول وسائل تمويل هذه الأهداف، ينبغي أن توفر لنا الأدوات التي تشكل أساس المسؤولية والمساءلة المشتركة، وأن تناشد البلدان من أجل تعزيز هياكلها الاقتصادية، ومكافحة الفساد لتعزيز النمو الاقتصادي القائم على القطاع الخاص، وتوفير أكبر قدر من الموارد المالية لتمويل الاستراتيجيات الإنمائية. ومن الضروري للغاية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، أن يكون هناك قدر أكبر من التضامن في إطار تنوع جميع الدول والمؤسسات التي تشكل أسرة المجتمع الدولي.

السيدة فيفيس بالمانا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

ويود وفد أندورا أن يشارك في إحياء ذكرى مرور عشرين عاما على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكما فعلنا في كوبنهاغن، فإننا نريد أن نسهم بصوتنا مرة أخرى. كما نود اليوم أن نعرب عن التزامنا بعمل لجنة التنمية الاجتماعية، الذي أدى إلى تحديد العناصر التي من المرجح أن تؤدي إلى تحول في نموذج التنمية، والتركيز عليها.

ورغم تكرار ذلك طوال اليوم، أشير إلى أنه بجعل الإنسان محور التنمية، نكون قد ألزمنا أنفسنا بالقضاء على الفقر، وتوفير الوظائف وفرص العمل في ظروف لائقة للجميع، فضلا عن الإدماج الاجتماعي، وهي الأهداف ذات الأولوية التي وضعناها قبل ٢٠ سنة. وعلى هذا الأساس، قمنا بصياغة الأهداف الإنمائية للألفية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية مع المحافظة على البيئة.

ولا سبيل لإنكار أنه على الرغم من إحراز تقدم ملموس، إلا أن الثغرات والتحديات لا تزال قائمة. ولذلك كنا مضطرين لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، من أجل استكمال عملنا وضمان أن يتمكن الناس من العيش بكرامة وأمان، وأن يتمتعوا بالكامل بحقوق الإنسان الجوهرية. وقد أظهرت لنا تجربة العقدين الماضيين الإمكانات الحقيقية للاتفاق العالمي من أجل التنمية. وبالإضافة إلى الإرادة السياسية للقطاع العام، فإن من الأهمية بمكان أن يتم إدراج القطاع

الخاص والمجتمع المدني في العملية. ويجب علينا أن نواصل السير على الطريق الشامل للتحليل والعمل، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لعالم أفضل، وهو موضوع الدورة السبعين للجمعية العامة الذي تتاح لنا الفرصة المشاركة فيه.

ويحدد تقرير الأمين العام (A/70/173) بوضوح الاحتياجات وبرامج العمل التي ستتيح لنا المجال لدعم البلدان النامية. كما يشير إلى المبادئ التوجيهية الواجب اتباعها بروح العدالة الاجتماعية والتنمية التي محورها الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن أوجه الضعف هي عالمية الطابع؛ والواقع أن الفقر وانعدام الأمن الوظيفي، ولا سيما بين الشباب والمسنين، وعدم المساواة، تؤثر الآن على معظم البلدان المتقدمة النمو.

وحكومة أندورا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق واجب التضامن الدولي والمساهمة في التنمية على نحو فعال، كما حاولنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكما نفعل الآن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والخطة الرئيسية للتعاون الإنمائي في أندورا هي أداة للتخطيط الاستراتيجي لحكومة أندورا في مجال التعاون من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية. وهي تعطي الأولوية لحماية الأشخاص الضعفاء، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص المهمشين. أن خفض معدل وفيات الأطفال، وتعزيز التعليم الابتدائي للجميع، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة التمييز ضد المرأة، وتعزيز مشاركتها في تحقيق المساواة في المجتمع، وعالم العمل، هي بعض من أهداف المشاريع التي تدعمها أندورا ويتم تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني في بلدنا. وبالمثل، تتضمن الخطة الرئيسية في بلدي خطة عمل لمكافحة تغير المناخ، وحماية البيئة، فضلا عن تعزيز فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، بوصفها عناصر أساسية للتنمية.

ومع اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ستقوم أندورا بتنقيح خطتها الرئيسية وتكييفها للمساعدة في التنمية من أجل المشاركة في جهود المجتمع الدولي للقضاء على الجوع والفقر في العالم وبالتالي المساهمة في تطوير كوكبنا.

السيدة سمايلا (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد نيجيريا البيانات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل جنوب السودان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل مصر بالنيابة عن فريق أصدقاء العائلة (انظر A/70/PV.73).

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فمن المهم الإشادة بما تم مؤخرا من اعتماد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويسرنا أن نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة تولي اهتماماً كبيرا لمسائل التنمية الاجتماعية. وتدعو رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تكافؤ فرص الحصول على الحماية الاجتماعية وإتاحة إمكانية الاستفادة منها للجميع.

وهي تدعو أيضا إلى تمتع جميع الناس بمستوى معيشة أساسي، بما في ذلك عن طريق نظم الحماية الاجتماعية.

وفي نيجيريا، لا تزال منطلقات وضع سياسات وبرامج ومبادرات التنمية الاجتماعية والتوعية بها والدعوة إليها وتنفيذها تتمثل في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الواردة فيه؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨ بشأن تعزيز العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وخطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة؛ والإعلان الوزاري بشأن القضاء على الفقر والجوع، وذلك إلى جانب صكوك دولية أخرى.

ويكتسب التمكين أهمية بالغة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة. فهو يعزز الإدماج ويمنح جميع أعضاء المجتمع شعورا بالانتماء. والتمكين والإدماج الاجتماعي والشمول من بين الأهداف والمبادئ التوجيهية الأساسية لسياسات الدولة في

نيجيريا. ويتضمن الفصل الثاني من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية، المعنون ”الأهداف والمبادئ التوجيهية الأساسية لسياسة الدولة“، في جملة أمور، مسائل العدالة الاجتماعية وحماية الحريات والحقوق وضمان التنمية المنصفة لجميع المواطنين.

إن تعزيز العدالة الاجتماعية والنهوض بجميع العناصر التي تيسر هذا الهدف واجب دستوري على الحكومة النيجيرية. وتشمل سياسة الدولة هذه توفير الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين النيجيريين، بما في ذلك الفئات الضعيفة. ولدى الحكومة النيجيرية برامج واضحة المعالم، تعالج احتياجات اجتماعية محددة. ونركز أيضا على تعزيز قدرات مؤسساتنا بحيث تتمكن جميع الفئات الاجتماعية، بمن في ذلك الأفراد الضعفاء، من المشاركة الفعالة في المجتمع.

إن الأسرة هي أداة المجتمع الأساسية والجوهرية التي توحد جميع أبعاد خطة عام ٢٠٣٠. ويجب إيلاء اهتمام أكبر للمهارات المعرفية والمساهمات الأساسية للأسرة وأفرادها في التنمية الاجتماعية. ومن المهم أن يكون للفقر وعدم المساواة والتعليم والصحة والإسكان والصرف الصحي والمساواة بين الجنسين صلة مباشرة بالأسرة؛ ومن هنا تأتي أهمية أن يتمحور تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ حول وحدة الأسرة.

إن الشباب في أي مجتمع هم أصوله وأمله في المستقبل. والاستثمار المبكر فيهم ضرورة حتمية لتحقيق تنمية وطنية ذات مغزى. ومن شأن طاقتهم، إذا ما أُحسن استغلالها، أن تسهم بقدر لا يستهان به في نجاح اليوم وأمل الغد. واستراتيجيات تنمية الشباب، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص العمل، جانب مهم في خطتنا الوطنية للتنمية.

لقد أدرجت نيجيريا مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع خططها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية وتظل ملتزمة بحماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبقى السياسة الوطنية الشاملة في مجال الرعاية الاجتماعية، والتي تُعنى بالاحتياجات الإنمائية للأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأطفال المعرضين للخطر فضلا عن كبار السن داخل المجتمع، أولويتنا القصوى.

إن جمهورية نيجيريا الاتحادية دولة مبنية على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتسترشد بالأهداف الاجتماعية الأساسية المتمثلة في حماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والنهوض به وتعزيز قدراتهم ليعملوا بفعالية. وتواصل نيجيريا اعتماد استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي لشعبها، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة في المجتمع، وذلك في سعيها لتنفيذ خطتها للتنمية الاجتماعية والأهداف المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية.

وأخيرا، فإن نيجيريا تغتنم هذه الفرصة لتعيد تأكيد التزامها بجميع المسائل والاستراتيجيات والبرامج التي تعزز التنمية الاجتماعية. وقد تجلى هذا الالتزام بوضوح في الانضمام إلى الصكوك والمبادرات الدولية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية، فضلا عن التطوير التدريجي للتشريعات والسياسات الوطنية المناسبة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأسرة والشباب.

السيدة جوركان (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد رومانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/70/PV.73) تأييدا كاملا. واسمحوا لي الآن بالإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تحتفل رومانيا في هذا العام بمرور ٦٠ على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وتجسد رئاستنا للجنة التنمية الاجتماعية، في هذه السنة الاحتفالية، التزامنا ببناء نظام اجتماعي شامل للجميع، قائم على الجودة والكفاءة والإنصاف وإمكانية الوصول ومدعوم باحترام حقوق الإنسان وقيم ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والكرامة للجميع.

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى اليوم. وبحكم رئاستنا للجنة التنمية

الاجتماعية، نحيط علما بجميع الأفكار التي طرحت اليوم وسنستخدمها في الاضطلاع بولايتنا.

في وقت سابق من هذا العام، شهدت الدورة الثالثة والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية أول احتفال باعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن – وهما وثيقتان تاريخيتان في مجال التنمية الاجتماعية لا تزال اللجنة تسترشد بهما في أعمالها. وقد اعترف المجتمع الدولي قبل ٢٠ عاما، وبمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بأن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في صميم السلام والأمن. ولم يتم بعد الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ بالقضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق وتوطيد الاندماج الاجتماعي القائم على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، ولا تزال رؤية مؤتمر القمة ذات صلة.

ولهذا الاعتراف أهمية كبيرة اليوم لأنه لم يتم بعد، على نطاق العالم، إنجاز مهمة جعل الناس في محور التنمية بالكامل. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في القضاء على الفقر، فإن أكثر من بليون نسمة لا يزالون يواجهون هذه الآفة. وفي ظل وجود أكثر من ٢٠٠ مليون عاطل عن العمل على الصعيد العالمي، يجب التشديد على توفير فرص العمل الكريم في جدول الأعمال السياسي العالمي. وينبغي مواصلة هذه العملية، التي تهدف إلى تقليص الفجوات، على نطاق واسع بالجمع بين الإرادة السياسية واتخاذ تدابير ملموسة وإجراءات منسقة قادرة على إيجاد حلول ملموسة للعاطلين عن العمل، لا سيما للشباب وللذين ينتمون إلى فئات ضعيفة أو مهمشة أو يعيشون في حالات ضعف أو تهميش.

وقد برهن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، في أيلول/سبتمبر على أعلى مستوى، على التزامنا الواضح بنهج عالمي ينطوي على نقلة نوعية. ويستتبع تنفيذها التزامات واضحة وتدابير محددة وتعاونا على الصعيدين الوطني والدولي، يشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة والحكومات والسلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد جرى التأكيد على الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية الاجتماعية. وأكدت الحاجة إلى العمل بوصفه خارطة طريق للحد من الفقر ولتعزيز نمو اقتصادي مستدام. ويجب أن تبدأ مكافحة عدم المساواة في بيئة العمل بتعزيز الحماية الاجتماعية مع إنشاء آليات شاملة مُصممة خصيصا لتحقيق فوائد طويلة الأجل. ويجب أن ينعكس التقدم الاقتصادي المكتسب من خلال التكنولوجيات الجديدة في تحسين الإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. وقد مثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن نقطة تحول في الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع العمل الاجتماعي ومعلما هاما في الجهود الرامية إلى وضع سياسات على نطاق العالم للتنمية الاجتماعية. وينبغي أن نواصل هذا العمل في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وأن ننفذ التدابير الأساسية.

تمثل حماية البيئة، وهي مسألة نوقشت في الآونة الأخيرة في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، أحد التحديات الاجتماعية المتعددة التي نواجهها جميعا في سياق الحوكمة العالمية. وينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة الجانب المشرق لمستقبل أفضل. ويتوقف ذلك على القدرة على الاتحاد بروح الأمل المشترك للبشرية: الأمل في حياة أفضل للجميع.

ومع ذلك، ينبغي أن تجري هذه العملية في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. يتمثل هدفنا الرئيسي في بناء مجتمع قائم على الإدماج الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار التضامن بين الأجيال وضمان تحسين نوعية حياة المواطنين.

في الختام، أنا واثق من أن الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٦، ستمثل فرصة لتعزيز هذه القضية وتساهم في عملية تنفيذ ذات مغزى، ورصد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ستظل رومانيا تشجع على إجراء حوار شفاف وشامل من أجل المضي قدما في خطة التنمية الاجتماعية.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نعرب عن تأييدنا الكامل البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أنظر A/70/PV.73).

نشدد على الصلاحية الكاملة لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الذي اتفقنا فيه على أن القضاء على الفقر الوسيلة الرئيسية التي يمكننا بها تحقيق التنمية. عشرون عاماً انقضت بعد اعتماده، على الرغم من أن هناك تقدما ملحوظا في الحد من الفقر، كان الكثير من هذا التقدم متفاوتاً ولم يقربنا من هدفنا المتمثل في القضاء على الجوع والفقر والاستبعاد الاجتماعي. إن الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يحضنا على التفكير في الكيفية التي يمكننا بها أن نحقق على نحو أنجع الأهداف التي حددناها لأنفسنا منذ عقدين من الزمن، ولم تحقق بعد.

لا يمكن الوفاء بالالتزامات الأساسية للتنمية الاجتماعية إلا إذا تم تغيير النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي بطبيعته غير عادل وغير قابل للاستدامة. نشدد على ضرورة تنفيذ السياسات العامة التي تروج لمختلف جوانب التنمية الاجتماعية، مع مراعاة الدور الأساسي الذي تقوم به الدول في هذا المجال بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى. ونكرر الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بشأن تقديم المعونة الإنمائية. من الضروري تعزيز التعاون الدولي الحقيقي والهادف للتصدي للقضايا الخطيرة التي تواجه البشرية جمعاء، من دون شروط سياسية. فالقضاء على الفقر لا يتوقف فقط على النمو الاقتصادي للبلد. إذ أالعوامل الوطنية والدولية ضروري لتهيئة بيئة للاقتصاد الكلي تساعد على القضاء على الفقر، وتساهم في تحقيق عمالة كاملة وعمل منتج.

إن الالتزام الذي قُطع في عام ١٩٤٥ بشأن النهوض بالتقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة للشعوب وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية لا يزال وهما عندما نجد ٧٩٥ مليون شخص يعانون من الجوع، و ٧٨١ مليون من البالغين في عداد الأميين، و ٠٠٠ ٧١ طفل يموتون يوميا من أمراض يمكن الشفاء منها، بينما يصل الإنفاق العسكري في العالم أجمع إلى مجاميع تزيد عن ١,٧ تريليون دولار.

إن الحقائق تتحدث عن نفسها. لقد تعمقت التجارة غير المتكافئة؛ وانحسرت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية؛ ولا يزال نقل التكنولوجيا محدودا للغاية وشروطه كبيرة؛ ولا تزال أسواق الاقتصادات الأكثر تقدما مقيدة للصادرات من البلدان الفقيرة؛ وتم تسديد الديون الخارجية عدة مرات على مدى سنوات ولا تزال تزداد تلك الديون. يضاف إلى هذا عبء الأزمات الاقتصادية والمالية، والغذاء، والطاقة، والآثار السلبية لتغير المناخ. ولا يزال النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي مجحفا جدا ومن غير الممكن استدامته. ولا تزال بلدان الجنوب تعاني من الآثار السلبية للنظام الاقتصادي العالمي الذي يستبعد مصالحنا المشروعة.

لقد حققت كوبا الأهداف الإنمائية للألفية، وتعاونت مع البلدان النامية الأخرى في مختلف القطاعات. وسوف نواصل القيام بذلك إذا ما سمحت لنا مواردنا المتواضعة. من الجدير بالذكر أن معدل وفيات الأطفال الرضع في كوبا ٤,٢ في كل ٠٠٠ ١ مولود – من بين أدنى المعدلات في العالم – ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٨ عاماً. ولا يوجد شخص واحد أمي في بلدنا، ولدينا نظام شامل للرعاية الصحية متاح لجميع السكان ومجاني. ويخصص أكثر من ثلثي ميزانية الدولة للنهوض بمستويات التعليم، والصحة، والأمن والمساعدة الاجتماعية، والثقافة، والرياضة والبحث العلمي، والتقني، من بين قطاعات أخرى.

ما فتئت كوبا تتقاسم جهودها المتواضعة مع الدول الشقيقة. إذ أن الكوبيين العاملين في قطاعي الصحة والتعليم والقطاعات الأخرى يقدمون المساعدة إلى ١٥٨ بلدا من بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى الشباب من الدول الشقيقة التدريب مجاناً في كوبا في مجالات الرعاية الصحية، والرياضة، والثقافة والتعليم. وقد نقلنا أيضا مجاناً برنامجا لمحو الأمية، بعنوان ”نعم، أستطيع ذلك“، إلى ٢٨ بلدا، وأعدنا البصر لمئات آلاف المرضى المصابين بأمراض العيون في عدة البلدان. هذه النتائج تحققت على الرغم من استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا لأكثر من نصف قرن، مما ألحق ضررا ومشقة بالشعب الكوبي، وهو العقبة الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية في بلدنا. ويؤثر أيضا في الدول الأخرى بسبب نطاقه الذي يمتد إلى خارج الحدود الإقليمية، ولا يزال يضر بمصالح مواطني الولايات المتحدة والشركات التابعة لها.

نكرر بأننا لن نتخلى قط عن مبادئ الكرامة والتضامن الإنساني والعدالة الاجتماعية، وهي قناعات مترسخة في مجتمعنا الاشتراكي.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد هندوراس البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/70/PV.73).

قبل عقدين من الزمن، وفر إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل خارطة طريق في سياق الالتزام بوضع البشر في صميم التنمية الاجتماعية. فقد اتفق القادة والحكومات الممثلة هناك والمجتمع الدولي على تعزيز رؤية وسياسات شاملة تهيئ لشعوبها بيئة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وثقافية تحترم حقوق الإنسان بهدف القضاء على الفقر والوصول إلى أضعف الفئات من الناس؛ وتوليد العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وتحقيق الانتصاف والمساواة بين الجنسين؛ وضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي؛ وتوسيع نطاق التغطية الصحية، وتحسين نوعية الرعاية الصحية، وذلك انطلاقا من روح السخاء نحو أفريقيا، مهد وموطن أجداد البشرية؛ والتقاسم مع أقل البلدان نمواً انطلاقا من روح التضامن. إنه التزام بتعزيز آليات التعاون تمثل بتخصيص مزيد من الموارد للتنمية الاجتماعية.

وفي ذلك الاجتماع، تكلمت هندوراس بالنيابة عن أسرة أمريكا الوسطى، مُؤيدةً تحقيق التنمية اجتماعية والبشرية المستدامة من خلال الديمقراطية والحوار الجامع في سياق تقارب ومشاركة مجتمع إقليمي جديد بصوت ووجه جديدين كمنطقة للسلام والحرية والعمل والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني، يُعترفُ فيها بالفرد باعتباره محور التنمية. ولا بد من استعداد للابتكار والمشاركة ورغبتها في ذلك بغية توجيه وتعزيز العمليات والخطط التي ستؤثر على حياة ومستقبل الأجيال القادمة.

لقد مضت عشرون سنة منذ ذلك الوقت، وباستخدام التقدم والنجاحات التي تحققت في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فإن قرنا جديدا يدعو الأطراف الفاعلة إلى الالتزام باستكمال وتكييف الاستراتيجيات القائمة في ضوء التحديات الجديدة التي تطرحها الخطة العالمية الجديدة على نحو مبتكر ومبدع. إن هندوراس، الواقعة في قلب أمريكا، تجدد التزامها بخطة التنمية الاجتماعية في سياق أوسع نطاقا يتجاوز حدودنا، ويدمجنا على نحو متزايد في منطقتنا، ويدعو إلى التقارب والتعاون فيما بين القطاعات والأطراف الفاعلة.

ونشكر الأمين العام على تقريره (A/70/173)، الذي يستند إلى التوصيات التي قدمتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين في شباط/فبراير. ويقدم التقرير نظرة

متعمقة بشأن سبل المضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (القرار ٧٠/١).

ونتشاطر هذا المجال مع جميع الدول المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع. ونتشاطر خبراتها في مجال بناء الثقة وفتح مجالات جديدة لمواءمة وتنسيق السياسات العامة في سياق فرصة تاريخية للعمل معا على وضع خطة مترابطة تيسر أوجه تآزر جديدة.

وتولي هندوراس الأولوية للتنمية الاجتماعية الشاملة على الصعيد المحلي، التي تمتد إلى أقصى المناطق النائية وأشدها حرمانا حيث تعيش الأسر في ظروف الفقر المدقع من خلال وضع البرامج الاجتماعية ومنهاج لحياة أفضل، وضمان وتوفير الرعاية والخدمات التي توجد فرص التنمية لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الأسر المعيشية. وتتجلى إنجازاتنا وما حققناه من تقدم في ما نوفره لتلك الأسر المعيشية من دخل، وأمن غذائي، وتغذية، وسكن لائق، وفرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ونحن ملتزمون بالحد من الفقر إلى أقل من ٢٠ في المائة، وفقا لمقياس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وعن طريق هذه الإجراءات، وبمواردنا وإمكاناتنا الوطنية ومساعدة جميع البلدان الصديقة والمجتمع الدولي، التي تعود بمزيد من المنافع على شعبنا، سنتمكن من الإسهام إسهاما كبيرا في الخطة الاجتماعية العالمية للتنمية المستدامة للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال (أ).

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.